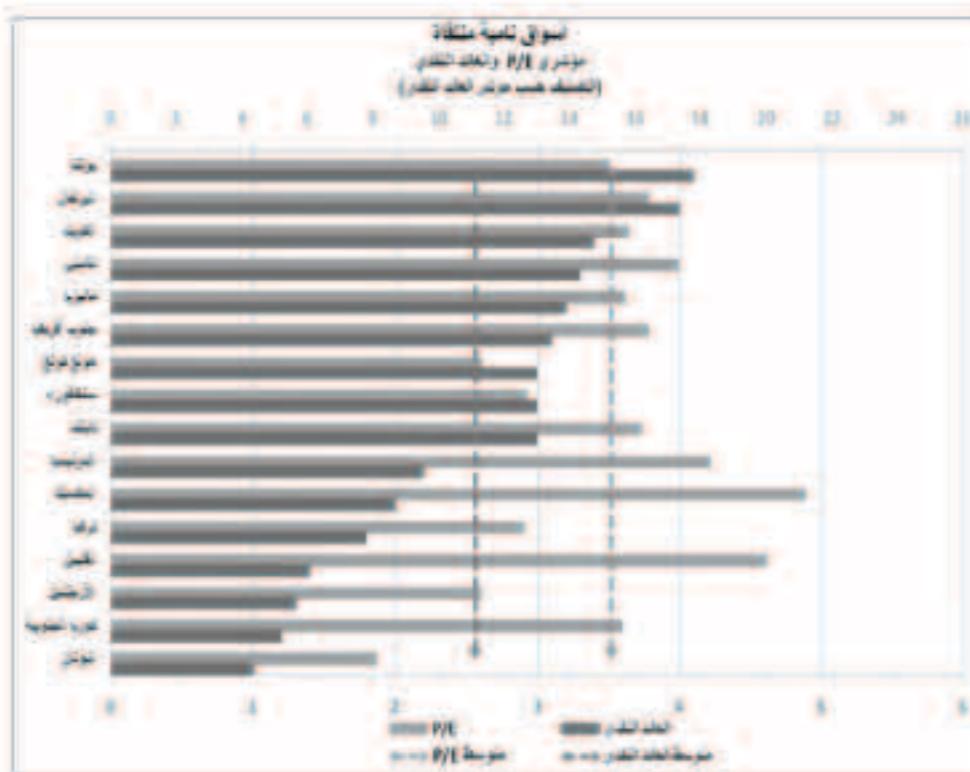


احتلّت أداء مؤشرات أسواق العالم خلال 2014 مقارنة بـ 2013

«الشال»: نتعامل في الكويت مع أزمة النفط بنفس أخطاء «أزمة المناخ»

■ **أول متطلبات التصدي لازمة النفطية هو السيطرة على النفقات العامة وربطها بالعامل المتحكم بنسبة 92 بالمئة في تمويلها وهو إيرادات النفط**



مقارنة بالمركز الثاني
الإعلى، كما في نهاية عام 2013.

يتخطى 8.5% في المئة، وكان وضع آسيا مماثلاً لوضع الأسواق الأوروبية، معظمها، مؤشر «MSCI»، لآسيا/الهادئ، انخفض بنحو 2.5% في المئة، بينما كان مرتفعاً في عام 2013 بـ 2.5% في المئة، وانخفض مؤشر أسواق العالم إلى نحو 6.7% في المئة، لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعكس ذلك تقل السوق الأمريكية في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

ويعرض الرسم البياني، رقم 1، لبيانات المؤشرات لسوق الكويت للأوراق المالية، في مجموعة الأسواق العالمية المنتقدة، إذ بلغ المؤشر العائد التقديري، لسوق الكويت للأوراق المالية، نحو 3.4% في المئة، وقد احتل المركز الثالث، ضمن تلك الأسواق، وهو أعلى، قليلاً، من متوسط الأسواق العالمية، المنتقدة.

اما مؤشر مصادر السعر إلى الربحية «P/E»، لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد بلغ نحو 15.8% ضعفاً، وهو في المركز الثاني عشر كأعلى «P/E»، أي أسعار أسهمه مرتفعة مقارنة بآرباحها، ويأتي بعده كل من السوق الاسترالي والسوق السوبيدي والسوق السنغافوري وسوق هونغ كونغ، على التوالي.

ويشير الرسم البياني، رقم 3، إلى أن متوسط العائد التقديري، في الأسواق النامية، السنة عشر سوقاً المنتقدة، نحو 2.6% في المئة، وهو نفس مستوى نهاية عام 2013، ويبلغ متوسط مؤشر «P/E» للمجموعة نفسها، نحو 15.3% ضعفاً، نحو 14.2% ضعف في عام 2013.

واحتل السوق الكويتي المركز الثالث، ضمن تلك الأسواق، بالنسبة للعائد التقديري، مقارنة بالمركز السادس، في نهاية عام 2013. بينما احتل المركز الثامن «كأعلى «P/E»، أي أسعار أسهمه مرتفعة، من

يتخطى 8.5% في المئة، وكان وضع آسيا مماثلاً لوضع الأسواق الأوروبية، معظمها، مؤشر «MSCI»، لآسيا/الهادئ، انخفض بنحو 2.5% في المئة، بينما كان مرتفعاً في عام 2013 بـ 2.5% في المئة، وانخفض مؤشر أسواق العالم إلى نحو 6.7% في المئة، لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعكس ذلك تقل السوق الأمريكية في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

ويعرض الرسم البياني، رقم 1، لبيانات المؤشرات لسوق الكويت للأوراق المالية، في مجموعة الأسواق العالمية المنتقدة، إذ بلغ المؤشر العائد التقديري، لسوق الكويت للأوراق المالية، من دونأخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، وهو يشير، مقارنة بعام 2013، إلى الارتفاع في معظم الأسواق «12 سوقاً»، بينما انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية، طبقاً لمؤشر الشال، ليحل في المركز الرابع عشر، بانخفاض بلغت نسبة نحو 2.4% في المئة، مقارنة بارتفاع، بلغ نحو 3.8% في المئة، وبالمركز ذاته، بين هذه الأسواق، لعام 2013. وتتجدر الإشارة إلى أن متوسط الارتفاع، للأسواق بمجملها، المدرجة في الرسم البياني، بلغ نحو 3.4% في المئة، في نهاية عام 2014، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 18.2% في المئة، خلال عام 2013.

وأشار إلى أنه وعند تحليل المعدلات البسيطة «غير الموزونة»، مؤشر العائد التقديري ومصادر السعر إلى الربحية «P/E»، لأسواق المالية العالمية المنتقدة، عينها، تجد أن معدل

يتخطى 8.5% في المئة، وفيه الصيغة الواحدة، في نهاية عام 2014، للسكن الخاص، لتصل إلى نحو 360 ألف دينار كويتي، من مستوى 290.7 ألف دينار كويتي، في عام 2013، مما ارتفع معدل الصيغة الواحدة، للسكن الاستثماري، بشكل كبير، إلى نحو 1.189 مليون دينار كويتي، من نحو 838 ألف دينار كويتي، مما ارتفع، معدل الصيغة الواحدة في التجاري، إلى نحو 5.389 مليون دينار كويتي، بعد أن كان 2.768 مليون دينار كويتي، في عام 2014، وارتفع المعدل العام صيفقاً، في تداولات القطاع العقاري، كلها، في عام 2014 بنسبة 34.3% في المئة.

إذًا سوق الكويت للأوراق المالية مقارنة بأسواق مالية خارجية

و قال تقرير الشال أنها: تسلط إداء مؤشرات سوق العالى، خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلى كابيتال رنشيونال «MSCI»، عالم ما تسببه 2.9% في تناقض مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع في المؤشر نفسه، في عام 2013 بـ 24.1% في تناقض، وشمل الارتفاع، في عام 2014، مؤشر «MSCI»، الولايات المتحدة، عندما ينفع، بما تسبة 11.1% في المئة، وباعتبر وزن السوق أمريكي ودرجة تأثيره، بيران، جداً، على بقية سوق العالمية، مما ارتفع مؤشر الشال على متوسط للأوربيتين، بنسبة بلغت نحو 9.3% في المئة، أما مؤشر «MSCI»، الشال على مروبا، فقد انخفض بنسبة 8.6% في المئة، تناقض المؤشر ذاته - إذا

عام 2013. وارتفع معدل
مدة الصفقة الواحدة، في
أواية عام 2014، للسكن
خاص، لتصل إلى نحو
360 ألف دينار كويتي.
من مستوى 290.7 ألف
دinar كويتي، في عام 2013.
لذا ارتفع معدل الصفقة
واحدة، للسكن الاستثماري،
شكل كبير، إلى نحو 1.189
مليون دينار كويتي، من تحو
ل 838 ألف دينار كويتي،
ما ارتفاع، معدل الصفقة
واحدة في التجاري، إلى
مليون 5.389 دينار
بيتي، بعد أن كان 2.768
مليون دينار كويتي، في عام
2014. وارتفع المعدل العام
صفقة، في تداولات القطاع
النفطاني، كلها، في عام 2014
إلى 34.3%

اداء سوق الكويت للأوراق المالية مقارنة بأسواق مالية خارجية وقال تقرير الشال أنها: اتطلع اداء مؤشرات سوق العالم، خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال «MSCI» عالم ما تسبة 2.9 في المائة مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع في المؤشر نفسه، في عام 2013 بـ 24.1 في المائة. وشمل الارتفاع، في عام 2014، مؤشر «MSCI» الولايات المتحدة، عندما ارتفع، بما تسبة 11.1 في المائة، ويعتبر وزن السوق أمريكي ودرجة تأثيره، بيران، جداً، على يقينه سوق العالمية، كما ارتفع مؤشر الشامل للأمريكيتين، بنسبة بلغت نحو 9.3 في المائة، أما مؤشر «MSCI» الروبية، فقد انخفض بنسبة 8.6 في المائة، انخفض المؤشر ذاته - إذا



■ سيولة السوق
ترتفع إلى نحو 4992.4 مليون دينار مع نهاية مقارنة 2014 بسيولة 2013

انتقد تقرير «الشال» هذا الأسبوع ما أسماه بـ«إضاعة الفرصة»، تلو الأخرى في التعامل الاستباقي مع يوازن يبرر أي مشكلة عامة، ذلك ما حدث قديماً مع لزمه المناخ بعد أن تجاوزت الحكومة عن عدم مخالفات مؤسسي الشركات في بداية سبعينيات القرن الفائت، وبعد التدخل بشراء أسهم المتورطين في المضاربة على الأسهم في عام 1978، حتى تم التسامح مع تأسيس سهل الشركات الخليجية والمملوكة، لتنفجر أكبر أزمة أوراق عالية في العالم. وذلك صحيح تماماً عندما تجاهلت الإدارة العامة تحذيرات كثيرة وكبيرة حول استحالة استدامة رواج سوق النفط، ورادت نفعاتها العامة بمعدل نحو سنوي مرتفع بنحو 13% في المئة على مدى 10 أعوام، وطلغى الجاري والثابت منها على مكوناتها، وأصبحت البلد يكاملها أمام مناخ جديد وشامل، ما لم تبدأ الإدارة العامة بتغيير جوهري ضمنها يبعد صانعي الأزمة الحالية عن التصدي لحلولها.

وأوضح التقرير أن وأول متطلبات التصدي للأزمة هي في السيطرة على العامل الذي تحكم عليه سيطرة وإن محدودة، أي الثغرات العامة، ولا بد من ربطةها بالعامل المتحكم ببنسبة 92% في المئة في تمويلها أو إيرادات النفط، ولا بد من الوعي بدورات سوق النفط وقد تكون طويلة. والخيار الذي سوف تواجهه الكويت ودول الخليج الأخرى هو، إما خفض إنتاجها النفطي في وقت لاحق لدعم الأسعار حتى لا تنهار دول في أويك وخارجها باتت على شفا حالة من عدم الاستقرار، أو التضحية بالأسعار في حرب قائمة إنتاج مع منتجي نفط تقليدي لا خيار لهم سوى الحرب. صحيح أنه لا حاجة لخفض مستوى